



بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع الهيئة العامة

لشركة مصرف الاستثمار العراقي (مساهمة خاصة)

المنعقد بتاريخ ٢٠١٨/١١/١٥ يوم الخميس في بغداد بناية نادي العلوية في الساعة العاشرة صباحاً لليوم المذكور لمناقشة التقرير السنوي لمجلس الادارة وتقرير مراقب الحسابات والبيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠١٧ وانتخابات مجلس الادارة

بناءً على الدعوة الموجهة من السيد رئيس مجلس الادارة للمصرف وفقاً لإحكام قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته فقد عقدت الهيئة العامة للمصرف الاجتماع السنوي العام في الساعة العاشرة من يوم الخميس الموافق ٢٠١٨/١١/١٥ على قاعة نادي العلوية، استناداً لإحكام المادة (٩٥) اولا من القانون المذكور اعلاه ولاعتذار السيد رئيس مجلس الادارة عن الحضور لأسباب مرضية للعلاج خارج العراق والذي قدمت المدير المفوض الانسة مي محمد ياس اعتذاراً بالنيابة عنه فقد ادارت الجلسة و رحبت بالحضور جميعاً والشكر الى ممثلي دائرة مسجل الشركات السيد مازن احمد والسيد زياد طارق وكذلك ممثلي البنك المركزي العراقي السيد سعد فارس يونس والسيدة حوراء عبد الزهره جواد وهيئة الاوراق المالية ممثلة بالانسة وسن عبد الحسين رسن وتم تعيين السيد عدنان حميد عبد علي (مراقب الجلسة) والانسة مها رسمي عبد الامير (كاتب الجلسة) وذلك بحضور المساهمين الذين يحملون اصاله وإنابة ووكالة (٢٨١، ٣٠٤، ٩٣٥، ٦٤) سهم فقط اربعة وستون مليار وتسعمائة وخمسة وثلاثون مليون وثلاثمائة وأربعة آلاف ومائتان وواحد وثمانون سهماً من اصل رأس مال المصرف البالغ ٢٥٠ مليار سهم فقط مائتان وخمسون مليار سهم ولكون النصاب زاد عن ٢٥% فقد تقرر عقد الاجتماع لمناقشة التقرير السنوي وتقرير مراقب الحسابات والبيانات المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ وتأجيل فقرة الانتخابات وفقرة تشكيل لجنة مراجعة الحسابات الى أشعار اخر حسب المادة (٩٢) من القانون المذكور وتم انتخاب السيد خالد احمد محمود رئيساً للهيئة العامة) وتم افتتاح الجلسة للمناقشة.

(١)



اولاً - تقرير مجلس الادارة للسنة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ وتم فتح باب النقاش حول التقرير

- المساهم السيد غازي الكناني الاسئلة والملاحظات التالية :-
 - انخفاض الايرادات عن السنوات السابقة بينما زيادة في المصاريف
 - وجود اخطاء مطبعية بالتقرير لم تؤثر على النتيجة الجوهرية
 - خسائر غالبية فروع المصرف
 - ارتفاع تكاليف السفر والإيفاد والدعاوي القانونية
- وتمت الاجابة على الاسئلة والملاحظات من قبل رئيس الهيئة
- زيادة المصاريف وانخفاض الايرادات: يعود الى الازمة الاقتصادية التي يمر بها البلد وعدم اقرار الموازنة الاستثمارية من وزارة المالية. مع تحفظ المصرف بالتوسع في الائتمانات ادى الى ذلك
- الاطعاء المطبعية: وان كانت قليلة وسيؤخذ بها في السنة القادمة
- خسائر أفروع: سيتم معالجتها من خلال المشاريع الصغيرة وتوطين الرواتب ولم يتم غلق اودمج الفروع تنفيذاً لمبدأ الشمول المالي الذي يوجه به البنك المركزي العراقي.
- ارتفاع كلفة السفر والإيفاد: زيادة الدورات التدريبية داخل وخارج العراق حسب توجيهات البنك المركزي لا سيما الاقسام المستحدثة في الهيكل التنظيمي.
- الدعاوي القانونية: جهود المصرف مستمرة بهذا الشأن وتم حسم جميع الدعاوي لصالح المصرف خلال صدور قرارات من المحاكم المختصة لصالح المصرف وتم تنفيذها في دوائر التنفيذ المختصة.
- ثم ابدى ممثل البنك المركزي العراقي ملاحظاته التالية :-
 - الديون المنتجة وغير المنتجة ومتابعتها
 - نشاط الفروع الخاسرة
- وتمت الاجابة على الملاحظتين
- متابعة الديون غير المنتجة: متابعتنا مستمرة بشأن استحصال الديون غير المنتجة .
- نشاط الفروع الخاسرة.
- تمت الاجابة عليها في فقرة اولاً.



- المساهم علاء الموسوي طرح الملاحظات التالية :-

- حول الفروع الخاسرة
- زيادة في الرواتب عن السنة السابقة

- الفروع الخاسرة: تمت الاجابة عليها في الفقرة اولا.
- زيادة فقرة الرواتب عن السنة السابقة: تعود الى صرف زيادة سنوية للمنتسبين مع الاعمال الاضافية للمنتسبين الذين يعملون اكثر من ساعات العمل الرسمية وتمت المصادقة على تقرير مجلس الادارة بالإجماع

ثانياً:- مناقشة تقرير مراقب الحسابات والحسابات الختامية للسنة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ وطرح الاسئلة التالية :-

- د. علاء الموسوي حول الغرامات المفروضة من البنك المركزي وكيفية تحصيلها من الزبائن كما عمل بها المصرف في السنة السابقة وأسباب زيادة الغرامات عن حسابات السنة السابقة والمبالغ المحجوزة لدى البنك المركزي بالإقليم وتمت الاجابة على اسئلته :-
- الغرامات المفروضة : زادت بسبب تحقق غرامة من البنك المركزي لتصاريح عام ٢٠١٢ وهناك متابعة مع الزبائن لاستحصال ما بذمتهم .
- وقد قدم البنك المركزي العراقي تسوية لتسديد الارصدة في الاقليم خلال عدة سنوات وجاري دراسة المقترح.
- ثم طرح المساهم غازي الكناني ملاحظة على ارصدة حسابات المدينون وضرورة متابعتها وتخفيضها مع استحصال ضمانات عالية الجودة، وأهمية تعزيز كوادر قسم الرقابة الداخلية
- تم الاخذ بالملاحظات وسيتم دراستها.
- وتم المصادقة على التقرير مراقب الحسابات والحسابات الختامية بالإجماع.



ثالثاً: تعيين مراقبي حسابات للسنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ وتحديد اجورهما
تم اعادة تعيين الدكتور حسيب كاظم جويد والأستاذ محمود رشيد الفهد
وتمت الموافقة بالإجماع.

رابعاً:- مناقشة مقسوم الارباح :
بعد المداولات والمناقشات تم اتخاذ قرار بتدوير الارباح للسنوات اللاحقة والاحتفاظ بها
ضمن احتياطات راس المال والغرض من ذلك الحفاظ على المركز المالي للمصرف
ولمواجهه الصدمات

وحصلت الموافقة بالأغلبية على تدوير الارباح والاحتفاظ بها.
خامساً: ابراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الادارة وتحديد مكافئتهم .
تم ابراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الادارة وتم تنازلهم عن المكافئة
وحصلت الموافقة بالإجماع .
سادساً: مناقشة تقرير لجنة مراجعة الحسابات .
حصلت المصادقة عليه بالإجماع

سابعاً: انتخاب سبعة اعضاء اصليين ومثلهم احتياط وذلك لانتهاه دورة المجلس الحالي.
تم تأجيل الانتخابات
ثامناً : تعيين لجنة مراجعة الحسابات.
تم تأجيلها

فقد تم غلق محضر الاجتماع ورفعت جلسة الهيئة العامة ووقع المحضر بالإجماع من قبل
الذوات المذكورة اسمائهم ادناه.

خالد احمد محمود

رئيس الجلسة

عدنان حميد عبد علي

مراقب الجلسة

مها رسمي عبد الامير

كاتب الجلسة